

العدد ٢٣٥٩

الجريدة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عنان : الثلاثاء ٢ ربيع ثاني سنة ١٣٩٢ هـ . الموافق ١٦ ايار سنة ١٩٧٢ م . العدد ٢٣٥٩

الفرس

قانون رقم (٣٤) لسنة ١٩٧٢	قانون معدل لقانون التقاعد المدني	٩٦٩
قانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٧٢	قانون معدل لقانون الشركات	٩٧١
نظام رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٢	نظام معدل لنظام صندوق الادخار لموظفي مؤسسة الاقراض الزراعي	٩٧٣
نظام رقم (٣١) لسنة ١٩٧٢	نظام توزيع الوحدات الزراعية بمنطقة مشروع ري وادي الفليل	٩٧٥
نظام رقم (٣٢) لسنة ١٩٧٢	نظام الحجر الصحي في ميناء العقبة	٩٧٨
نظام رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٢	نظام معدل لنظام رواتب وعلاوات افراد الامن العام	٩٩٣
نظام الدفاع رقم (١) لسنة ١٩٧٢	نظام معدل لنظام الجيش الشعبي	٩٩٤
		٩٩٥

توزيعه

مطبعة القوات المسلحة الأردنية

هكذا من الأهل

اعلان

بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلم انه عملاً بالمادة ٩٤ من الدستور احيل القانون المؤقت رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ المعدل لقانون التقاعد المدني المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٣٢٢ الصادر بتاريخ ١٩٧١/٩/١٦ الى مجلس الامة فادخل عليه بعض التعديلات .
ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم ٥٧ المشار اليه .

رئيس الوزراء
احمد الوزي

هكذا من اهل

نحن الحسين لله ملك سنار المملكة العربية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره و اضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (٣٤) لسنة ١٩٧٢

قانون معدل لقانون التقاعد المدني

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٧٢) ويقرأ مع قانون التقاعد المدني رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعديل المادة (٥) من القانون الاصيل باضافة الفقرة (د) التالية الى آخرها .

د - الخدمة التي قضاها الوزير في وظيفة مصنفة او غير مصنفة في اية دائرة حكومية او مؤسسة عامة وذلك لغاية اكمال سبع سنوات عند بلوغه تعيينه وزيراً يقطع النظر عما اذا كانت موازنة المؤسسة العامة داخلة او غير داخلة ضمن قانون الموازنة العامة .

المادة ٣ - تعديل المادة (٤٨) من القانون الاصيل بالغاء ما جاء في الفقرتين (أ ، ب) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-

أ - اذا انتهت خدمة الموظف غير المصنف لمعجزه عن القيام باعباء وظيفته بسبب حالته الصحية وكانت تلك الحالة قد نشأت عن قيامه بوظيفته بسبب خطر استهداف له او اعتداء تعرض له اثناء قيامه بالوظيفة او بسببها وتأيد ذلك بتقرير من اللجنة الطبية العليا او اية لجنة طبية حكومية تقوم مقامها فيعطى بالاضافة الى المكافأة التي يستحقها بمقتضى احكام المادة (٤٧) / ١ مكافأة اخرى بالنسبة التالية :

٥٠ ديناراً اذا كانت قدرته على اعالة نفسه قد تعطلت تعطيلاً خفيفاً .

٧٥ ديناراً اذا كانت قدرته على اعالة نفسه قد تعطلت تعطيلاً جزئياً .

١٥٠ ديناراً اذا كانت قدرته على اعالة نفسه قد تعطلت تعطيلاً جسيماً .

٢٠٠ ديناراً اذا كانت قدرته على اعالة نفسه قد تعطلت تعطيلاً كلياً .

ب - اذا توفي الموظف غير المصنف اثناء وجوده في الخدمة تعطى عائلته مكافأة عن كامل خدمته تعادل جزءاً من اثني عشر جزءاً من راتبه الشهري الاخير عن كل شهر كامل من خدمته .

أحمد بن طلال

١٩٧٢/٥/٢

وزير دولة اميل الفوري	وزير الخارجية	وزير الانشاء والتعمير صبحي امين عمرو	رئيس الوزراء وزير الدفاع احمد اللوزي
وزير الداخلية ابراهيم الحياشنة	وزير الزراعة	وزير الثقافة والاعلام عدنان ابو عوده	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء مازن العجلوني
وزير العدل سالم المساعده	وزير المالية انيس المعشر	وزير الثروة والتعليم والارواق والشؤون والمقنسات الاسلامية	وزير الصحة محمد البشير
وزير الاشغال العامة احمد الشويكي	وزير الاقتصاد الوطني سعيد النابلسي	وزير الشؤون والاجتماعية والعمل علي عناد خريس	وزير النقل والسياحة والآثار غالب بركات

هكذا من الأشغال

نحن الحسين بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٧٢

قانون معدل لقانون الشركات

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الشركات لسنة ١٩٧٢) ويقرأ مع قانون الشركات رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (١١٦) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة ١١٦

بالاضافة الى ما ورد في المادة السابقة يعلن مجلس الادارة دعوة المساهمين (الهيئة العامة) للاجتماع في صحتين يوميتين ويكون الاعلان قبل انعقاد الجلسة بأسبوع على الاقل / ويستثنى من شرط الاعلان الشركات المساهمة الخوصية التي يكون عدد مساهميها عشرين مساهماً او اقل .

المادة ٣ - تعدل المادة (١٦٢) من القانون الاصلي على الوجه التالي :-

أ - بالغاء ما جاء في الفقرة (٣) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-

٣ - يشرف المراقب او من ينتدبه من موظفي مراقبة الشركات على عملية تسجيل اسماء المساهمين الذين يحضرون اجتماع الهيئة العامة وتحديد الاسهم التي يمثلونها سواء بالاصالة او بالوكالة وله تحقيقاً لهذه الغاية الاستعانة بمن يحتاج اليهم من موظفي المراقبة او موظفي الشركة ذات العلاقة ، وعلى المسؤولين في الشركة تقديم كافة التسهيلات اللازمة .

ب - باضافة الفقرة التالية اليها تحت رقم (٥) :

٥ - تستثنى من تطبيق هذه الاجراءات الشركات المساهمة الخوصية التي يكون عدد مساهميها عشرين شخصاً او اقل .

المادة ٤ - تعدل المادة (١٦٣) من القانون الاصيلي بالغاء ما جاء في الفقرة (٢) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-

٢ - على مجلس الادارة او المؤسسين دعوة المراقب او من يمثله لحضور اجتماعات اي من الهيئات العامة. ويستثنى من ذلك الشركات المساهمة الخصوصية التي يكون عدد مساهميها عشرين مساهما او اقل.

أحمد بن طلال

١٩٧٢/٥/٢

وزير دولة	وزير الخارجية	وزير الانشاء والتعمير	رئيس الوزراء ووزير الدفاع احمد للوزي
وزير الداخلية	وزير الزراعة والثقافة والاعلام	وزير داخلية لشؤون البلدية والقروية	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء مازن العجلوني
وزير العدل	وزير المالية	وزير التربية والتعليم والاعراف والشؤون والمقدمات الاسلامية	وزير الصحة
وزير المساعدة	وزير الاعمال العامة	وزير الاقتصاد الوطني	وزير المواصلات
وزير الاشغال العامة	وزير الاقتصاد الوطني	وزير الاقتصادية والعمل	وزير المواصلات
وزير الاشغال العامة	وزير الاقتصاد الوطني	وزير الاقتصادية والعمل	وزير المواصلات
وزير الاشغال العامة	وزير الاقتصاد الوطني	وزير الاقتصادية والعمل	وزير المواصلات

هكذا من الأشغال

نحى المحسن بن طلال نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٢/٤/٥
نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٢

نظام معدل لنظام صندوق الادخار

لموظفي مؤسسة الاقراض الزراعي

٥٥٥٥٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام صندوق الادخار لموظفي مؤسسة الاقراض الزراعي لسنة ١٩٧٢)
ويقرأ مع النظام رقم (٨٢) لسنة ١٩٦٣ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام
واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة الخامسة من النظام الاصيلي ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ٥ :

يدفع كل مودع خمسة في المائة من راتبه الاسامي للصندوق المذكور كما تدفع المؤسسة في حساب المودع
في الصندوق سبعة في المائة من راتب المودع الاسامي .

المادة ٣ - يلغى ما جاء في المادة التاسعة عشرة من النظام الاصيلي ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ١٩ :

أ - تدفع للمودع المبالغ التي دفعها للصندوق مع فوائدها في الحالات التالية :

- ١ - اذا قررت المؤسسة اعتبار خدماته تابعة للتقاعد استنادا للفقرة (٢) من المادة (١٢) من قانون المؤسسة رقم (١٢) لسنة ١٩٦٣ ولم يمض خمس سنوات في خدمة المؤسسة .
- ٢ - اذا عزل او اعتبر فاقدًا للوظيفة لتركه الخدمة دون اذن او قبل انتهاء المدة المنصوص عليها في العقد المرتبط به او انتهت خدمته لسبب فقد الجنسية الاردنية او استقال قبل مضي خمس سنوات على وجوده في الخدمة .

ب - تدفع للمودع جميع المبالغ التي دفعها للصندوق وما دفعته المؤسسة في حسابها مع فوائدها اذا استقال
من المؤسسة او اذا تقرر اعتباره تابعا للتقاعد وكان قد مضى خمس سنوات على انضمامه للصندوق
بتشجيع من لجنة ادارة الصندوق المقررة بموافقة المدير العام وموافقة مجلس الادارة .

ج - في الحالات التي يتقرر فيها رد ما دفعه المودع فقط وفقا لاحكام هذا النظام ترد مساهمة المؤسسة وفوائدها الى صندوق المؤسسة كنفقات مستردة .

١٩٧٢/٤/٥

أحسن بن طلال

وزير دولة	وزير الخارجية	وزير الانشاء والتعمير	رئيس الوزراء وزير الدفاع أحمد الوزي
وزير الداخلية	وزير الزراعة	وزير الثقافة والأعلام	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير العدل	وزير الاقتصاد الوطني	وزير التربية والتعليم	وزير الصحة
وزير الاشغال العامة	وزير الاجتماعية والعمل	وزير السياحة والآثار	وزير المواصلات
أميل الغوري	عبد الله صلاح	صبيح أمين عمرو	
عمر عبدالله	عدنان أبو عودة	يعقوب أبو غوش	
سالم المساعدة	أنيس المعشر	اسحق الفرحان	
علي عناد خريس	علي عناد خريس	غالب بركات	

نحن الحسين بن طلال ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٢/٤/٢٢ .
نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٣١) لسنة ١٩٧٢

نظام توزيع الوحدات الزراعية بمنطقة مشروع

ري وادي الظليل



صادر بموجب المادة (٦٨) من قانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية رقم (١٢) لسنة ١٩٦٨

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام توزيع الوحدات الزراعية بمنطقة مشروع ري وادي الظليل لسنة ١٩٧٢) ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المادة ٢ - لغايات هذا النظام تنصرف عبارة (منطقة مشروع الري) الى منطقة مشروع ري وادي الظليل كما هي مبينة حدودها على المخطط مقياس ١/١٠٠٠٠ المنظم من سلطة المصادر الطبيعية لهذه الغاية والمخفوظ نسخة منه لدى مجلس الوزراء او اية منطقة تضاف اليها بقرار من مجلس السلطة .

وتشمل عبارة (مرافق مشروع الري) ما يلي :

أ - الابنية والمنشآت والبنية التحتية .

ب - الطرق والاقنية والمهارب وخطوط الكهرباء .

ج - الآبار الارتوازية .

وتعني كلمة (المتصرف) :

الشخص المسجل باسمه الارض قبل تاريخ ١٩٧١/٨/٢٩ .

المادة ٣ - تحدد السلطة الزراعية في منطقة مشروع الري على الوجه التالي :

أ - يكون الحد الأدنى لمساحة الوحدة الزراعية المروية ٢٥ دونما تقريبا ولا يجوز تجزئة اية وحدة او افرازها الى قطع تقل مساحة اي منها عن الحد الأدنى المذكور .

ب - تنظم الوحدة الزراعية بحيث تتلائم مع الشبكة الجائنية وشبكة التوزيع واذا تعد ذلك فنيا يحسب لنائب الرئيس بموافقة المجلس ان لا يتقيد بالحد الأدنى المقرر بالفقرة السابقة .

هكذا من الأشغال

ج - اذا كان للمتصرف اراضي في الاجزاء المروية من منطقة مشروع الري مساحتها ٢٥ دونما او اكثر فعمل السلطة ان تخصص له وحدات زراعية بحسب النسب التالية مع اعتبار ان المتصرف احق من غيره بالوحدة التي يقع فيها ٢٠٪ من مساحة ارضه .

عدد الدونمات الجاري التصرف بها قبل التخصيص	عدد الوحدات الواجب تخصيصها للمتصرف
١ - ٢٥ الى ١٥٠	وحدتان
٢ - ١٥١ الى ٤٠٠	اربع وحدات
٣ - ٤٠١ الى ٧٠٠	ست وحدات
٤ - ٧٠١ فما فوق	ثمان وحدات

د - اذا كان المتصرف يتصرف باقل من ٢٥ دونما في الاجزاء المروية من منطقة مشروع الري فللسطة ان تخصص او تزجر للمتصرف ارضا بحيث لا تقل مساحتها عن الحد الأدنى .

المادة ٤ - لسلطة في حال وجود اكثر من شخص يعملون بالاشتراك سند تسجيل واحد ان تعتبرهم جميعا او اي منهم كما لو كان متصرفا واحدا بالنسبة لغايات التخصيص .

المادة ٥ - تقوم لجنة انتقاء المزارعين بتوزيع الوحدات الزراعية بمنطقة مشروع الري وفق الاولويات التالية :

الدرجة الاولى - المتصرفون الذين تقع اراضيهم ضمن الاجزاء التي ستروى من منطقة مشروع الري .

الدرجة الثانية - المتصرفون الذين تقع اراضيهم ضمن منطقة مشروع الري وشغلت بكاملها او اجزاء منها بمرافق المشروع .

الدرجة الثالثة - المتصرفون الذين تقع اراضيهم ضمن منطقة مشروع الري من غير اصحاب الدرجتين الاولى والثانية .

الدرجة الرابعة - المزارعون من سكان القضاء في منطقة مشروع الري .

المادة ٦ - أ - تطبق النسب المبينة في الفقرة (ج) من المادة (٣) على اصحاب الاستحقاق من الدرجة الاولى فقط .

ب - لا يجوز تخصيص اكثر من وحدتين زراعتين لاصحاب الاستحقاق من الدرجات الثانية والثالثة والرابعة .

المادة ٧ - اذا لم يتقدم المتصرف بطلب تخصيص وحدات زراعية خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبليغه اشعارا من السلطة بذلك فيحق للمجلس عدم التقيد باحكام الفقرة (ج) من المادة (٣) من هذا النظام وله ان يتخذ ما يراه مناسبا من الاجراءات من حيث التخصيص او عدمه ويكون قراره قطعيا .

المادة ٨ - يلغى نظام توزيع الوحدات الزراعية بمنطقة مشروع ري وادي الظليل رقم (٣٧) لسنة ١٩٦٩ .

١٩٧٢/٤/٢٢

أحمد بن طلال

وزير الخارجية
وزير الانشاء والتعمير ووزير التربية والتعليم
رئيس الوزراء
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية بالوكالة
وزير الدفاع
صبيحي امين عمرو
محمد اللوزي

وزير الثقافة والاعلام
وزير الداخلية والشؤون البلدية والقروية
وزير دوله لشؤون رئاسة الوزراء
عبدان ابو عودة
اميل الفوري
مازن العجلوني

وزير العدل
وزير المالية
وزير الصحة
وزير الداخلية
وزير الزراعة
سالم مساعده
الريس المعشر
محمد البشير
ابراهيم الحباشة
عمر عبد الله

وزير الاشغال العامة
وزير الاقتصاد الوطني
وزير الشؤون الاجتماعية والعمل
وزير النقل والسياحة والآثار
وزير المواصلات
احمد الشوبكي
سعيد القابلي
علي عناد خريس
غالب بركات
علي حسن عودة

هكذا من الأشغال

نحو نصيب الملك ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ١٠ قرود مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٢/٤/٢٢

أمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٣٢) لسنة ١٩٧٢

نظام الحجر الصحي في ميناء العقبة

صادر بالاستناد الى المادة السادسة من قانون ميناء العقبة رقم (١٨) لسنة ١٩٥٩

(تمهيد)

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام الحجر الصحي في ميناء العقبة لسنة ١٩٧٢) ويعمل به اعتباراً من نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون لمبارات والالفاظ التالية جدياً وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها أدناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :-

الميناء	ميناء العقبة .
القسم الصحي	القسم الصحي في دائرة ميناء العقبة .
الامراض الكورنتينية	الامراض الوبائية الاربعة وهي الطاعون والكوليرا والحصى الصفراء والجدري .
الوصول	وصول الباخرة الى ميناء العقبة .
امتعة السفر	الامتعة الشخصية للمسافر او لاحد مستخلمي السفينة .
اليوم	اربع وعشرين ساعة .
الوباء	اتساع نطاق مرض كورنتيني عن طريق تعدد الاصابات في دائرة محاية .
دائرة محاية ملوثة	المكان الذي يوجد فيه الوباء او الاصابة الحقيقية الاصلية .
مصائب	شخص مصاب بمرض كورنتيني (او في دور الحضانة المرضية) .
رحلة دولية	رحلة بين الموانئ التي تتبع اكثر من دولة واحدة بالنسبة للباخرة وبالنسبة للشخص فيقصد الرحلة التي تشتمل على الدخول في اقليم دولة غير الدولة التي بدأ منها رحلته .
العزل	ويقصد به عند تطبيقه على شخص ما او مجموعة من الاشخاص فصل ذلك الشخص او تلك المجموعة عن غيرهم فيما عدا الموظفين الصحيين القائمين بالعمل بطريقة تمنع انتشار العدوى .

القسم الاول

الفصل الاول

الاجراءات الصحية عند المغادرة

المادة ٣ - أ - للقسم الصحي ان يوقع الكشف على أي شخص قبل قيامه برحلة دولية اذا رأى ضرورة لذلك .

ب - على القسم الصحي ان يتخذ كل الاجراءات الممكنة :-

١ - لمنع سفر اي شخص مصاب او مشتببه باصابته .

٢ - لمنع تسرب اي من العوامل التي يحتمل ان تسبب العدوى او اية حشرات نافقة لمرض كورنتيني الى السفينة .

ج - على الرغم مما ورد في البند (١) من الفقرة (ب) من هذه المادة ، يجوز ان يسمح للشخص المسافر في رحلة دولية والذي يوضع عند وصوله تحت المراقبة ان يواصل رحلته .

الفصل الثاني

الاحتياطات الصحية التي تطبق بين الموانئ للمغادرة والوصول

المادة ٤ - أ - لا تطبق الاجراءات الصحية على سفينة تمر في المياه الاقليمية الاردنية دون ان ترسو في الميناء الا اذا كانت ملوثة او مشتبه في تلوثها .

ب - فاذا حدث هذا الرسو لأي سبب . جاز ان تطبق عليها احكام هذا النظام .

المادة ٥ - أ - لا يطبق اي اجراء صحي (فيما عدا الفحص الطبي) على السفينة السليمة عندما تعبر المياه الاقليمية وهي في طريقها الى ميناء دولة اخرى .

ب - اذا كانت السفينة قادمة من دائرة محاية ملوثة او كان على ظهرها شخص قادم من دائرة محاية ملوثة خلال مدة حضانة المرض الكورنتيني الملوثة به هذه الدائرة . يكون الاجراء الوحيد الذي يجوز تطبيقه عليها هو وضع حارس صحي على ظهرها عند الضرورة لمنع اي اتصال غير مرخص به بين السفينة والشاطئ ، ويسمح لمثل هذه السفينة بان تحصل تحت اشراف القسم الصحي على الوقود والمياه والمؤونة .

المادة ٦ - بغض النظر عن اي نص مخالف وارد بهذا النظام ، لا يطبق اي اجراء صحي (فيما عدا الفحص الطبي) على الركاب والبحارة الذين لم يغادروا ظهر السفينة السليمة الراسية في الميناء .

الفصل الثالث

الاجراءات الصحية عند الوصول

المادة ٧ - يمنح القسم الصحي ترخيصاً للسفينة بحرية الاتصال بالبر بالراديو - كلما كان ذلك ممكناً - اذا كان من رأيه انه لن يترتب على وصولها دخول او انتشار اي مرض كورنتيني وذلك بناء على البيانات الواردة منها قبل وصولها .

المادة ٨ - أ - يجوز للقسم الصحي ان يخضع اية سفينة عند وصولها او اي شخص في رحلة دولية للفحص الطبي .

هكذا من الأصول

ب- الاجراءات الصحية التي يجوز تطبيقها على السفينة تحددها الظروف التي سادتها اثناء الرحلة او تلك التي تسودها عند الفحص الطبي مع عسدم الاخلال بالاجراءات التي يسمح بهذا النظام بتطبيقها على السفينة القادمة من دائرة محلية ملوثة .

المادة ٩ - تطبيق الاجراءات المنصوص عنها في الاحكام الخاصة بكل من الامراض الكورنتينية في حالة القدوم من دائرة محلية ملوثة . وينبغي ان تقتصر هذه الاجراءات على السفينة او الشخص او المتاع تبعاً لحالة القدوم .

المادة ١٠ - عند وصول سفينة يجوز نقسل وعزل اي شخص مصاب يكون قادمًا عليها ويكون النقل اجباريا اذا طلبه الشخص المسؤول عن وسيلة النقل .

المادة ١١ - أ - فبعد احكام القسم الخاص بالامراض الكورنتينية ، يجوز للقسم الصحي ان يضع تحت المراقبة اي شخص مشتب به بصابته يكون في رحلة دولية قادمة من دائرة محلية ملوثة . ويجوز ان تستمر المراقبة حتى نهاية مدة الحضانة المناسبة وفق ما هو موضح في القسم الثاني .

ب- فيما عدا ما نص عليه بصفة خاصة في هذا النظام لا يجوز الاستعاضة عن المراقبة بالزلز الا اذا رأى القسم الصحي ان هناك خطرا بالغاً من انتقال العدوى من الشخص المشتبه بصابته .

المادة ١٢ - لا يجوز إعادة تطبيق اي اجراء صحي (غير الفحص الطبي) يكون قد طبق في ميناء سابق الا في الحالاتين الاتيتين .

أ - اذا حدث بعد قيام السفينة من الميناء الذي طبقت فيه الاجراءات ان ظهرت في ذلك الميناء او على ظهر السفينة حالة ذات خطورة وبائية تستدعي إعادة تطبيق مثل هذا الاجراء .

ب- اذا تحقق القسم الصحي - بناء على ادلة قاطعة - ان الاجراء الذي طبق لم يكن ذا اثر كاف .

المادة ١٣ - لا يجوز منع سفينة من اللجوء الى الميناء اذا لم تتوفر للميناء الوسائل اللازمة لتطبيق الاجراءات الصحية المصرح بها في هذا النظام والتي يرى القسم الصحي ضرورتها ، ويجوز تكليف السفينة بالتوجه على مسؤوليتها الخاصة الى اقرب ميناء ملائم .

المادة ١٤ - لا يسمح للسفينة التي لم توافق على الخضوع للاجراءات التي يفرضها القسم الصحي طبقاً لهذا النظام ان تبقى في الميناء ، وبموجبها بان تزود بالوقود والمياه والتكوين وهي تحت الحجر الصحي .

الفصل الرابع

الاجراءات المتعلقة بالنقل الدولي للبضائع والامتنعة والبريد

المادة ١٥ - أ - لا تخضع البضائع للاجراءات الصحية المنصوص عليها في هذا النظام الا عندما يتوفر لدى القسم الصحي ما يدعوا للاعتقاد باحتمال تلوثها بعدوى مرض كورنتيني او بصلاحياتها لتكون اداة لنشر مثل هذا المرض .

ب - فيما عدا الاجراءات المنصوص عليها في المادة (٣٢) وباستثناء الحيوانات الحية ، لا يجوز اخضاع البضائع العابرة التي لا تنقل من سفينة الى اخرى للاجراءات الصحية او حجزها في الميناء .

المادة ١٦ - فيما عدا امتنعة الشخص المصاب او المشتبه بصابته ، لا يجوز تطهير الامتنعة او اعادة الحشرات منها .

المادة ١٧ - أ - لا تخضع الرسائل البريدية والصحف والكتب والمطبوعات الاخرى لاي اجراء صحي ؛

ب - لا يجوز اخضاع طرود البريد للاجراءات الصحية الا في حالة احتوائها على :

١ - اي نوع من الاغذية التي يوجد لدى القسم الصحي ما يحمله على الاعتقاد بأنها واردة من دائرة محلية ملوثة .

٢ - البياضات او الملابس او ادوات الفراش التي استعملت او اتسخت والتي تنطبق عليها احكام القسم الثاني .

القسم الثاني

الفصل الاول

الطاعون

المادة ١٨ - تعتبر مدة حضانة مرض الطاعون ستة أيام .

المادة ١٩ - لا يطلب التطعيم ضد الطاعون كشرط للسماح لاي شخص بدخول المملكة .

المادة ٢٠ - على القسم الصحي ان يستخدم كافة الوسائل لتقليل الخطر الناشئ من انتشار الطاعون بواسطة القوارض والطفيليات الخارجية وان يلم بالاحوال السائدة في الميناء ويجمع القوارض والطفيليات الخارجية ويفحصها في اوقات منتظمة .

المادة ٢١ - أ - على كل سفينة ان تبذل ما عليها من القتران في فترات دورية الا اذا كان عددها لا يستحق الذكر .

ب - صرف شهادة اباداة القتران أو شهادة الاعفاء من عملية اباداة القتران يكون قاصراً على القسم الصحي وفقاً للنموذج (١) .

ج - يسري مفعول الشهادة لمدة ستة اشهر .

د - اذا لم تقدم شهادة صالحة يجوز للقسم الصحي ان يتبع الاجراءات التالية بعد التحري والتفتيش :

١ - اذا كان الميناء قد اعتمد للابادة ولديه الوسائل الكافية لذلك ، للقسم الصحي اباداة القتران من السفينة او ان يامر بابادتها تحت اشرافه وتوجيهه وحسب الطريقة الفنية الواجب اتباعها لضمان الابادة وبشكل لا يلحق ضرراً بالسفينة او حمولتها . وعند اتمام عملية الابادة بشكل مرضي يصدر القسم الصحي شهادة بذلك .

٢ - اذا كان الميناء قد اعتمد للابادة . للقسم الصحي ان يصدر شهادة اعفاء من اباداة القتران اذا اقتنع بعد تفتيش المتابر والسفينة خالية بان عدد القوارض على ظهرها لا يستحق الذكر . او اذا كانت السفينة لا تحتوي الا على صابورة او مواد لا تجتذب القوارض بطبيعتها او بطريقة وضعها . ولان يصدر شهادة اعفاء من اباداة القتران لثقالة الزيت التي تكون عتارها ممتلئة ؛

٣ - اذا لم يكن الميناء معتمدا للابادة ، فللقسم الصحي ان يمدد الشهادة الاصلية لمدة شهر واحد ريثما تتمكن السفينة من الوصول الى ميناء معتمد .

٤ - اذا كانت الظروف التي تم فيها عملية اباداة القتران لا تؤدي في رأي القسم الصحي الى نتيجة مرضية ، فعلى القسم الصحي ان يوشر بذلك على شهادة اباداة القتران الموجودة بالسفينة .

المادة ٢٢ - قبل القيام برحلة دولية من دائرة محلية بها وباء طاعون رئوي ، يجب عزل كل مشتببه باصابته لمدة ستة ايام تحسب من تاريخ آخر تعرض للعدوى .

المادة ٢٣ - أ - تعتبر السفينة ملوثة عند وصولها في احدى الحالات الآتية :-

١ - اذا كان على ظهرها اصابة طاعون بشري .

٢ - اذا وجد على ظهرها قارض ملوث بالطاعون .

٣ - اذا حدث على ظهرها اصابة بالطاعون البشري بعد ركوب السفينة لمدة تزيد على ستة ايام .

ب - تعتبر السفينة مشتبها في تلوثها عند وصولها في احدى الحالتين الآتيتين :

١ - اذا لم يكن على ظهرها حالة طاعون بشري ، وانما حدثت على ظهرها اصابة في بحر الستة ايام الاولى بعد ركوها .

٢ - اذا كان هناك دليل على انه قد حدث بين القوارض على ظهر السفينة تفوق غير عادي لم يعرف سببه .

ج - تعتبر السفينة سايمة عند وصولها حتى ولو كانت قادمة من دائرة محلية ملوثة ، او كان على ظهرها شخص قادم من دائرة محلية ملوثة . متى اقتنع القسم الصحي - بعد الفحص الطبي - بعدم توفر الظروف المبينة في الفقرتين (أ ، ب) من هذه المادة .

المادة ٢٤ أ - للقسم الصحي ان يطبق الاجراءات الآتية عند وصول سفينة ملوثة او مشتبها في تلوثها :-

١ - اباداة الحشرات من اي شخص مشتبها باصابته ووضعه تحت المراقبة لمدة تزيد على ستة ايام من تاريخ الوصول .

٢ - اباداة الحشرات :-

أ - من امتعة المشتبه باصابته .

ب - من اية اشياء اخرى كادوات الفراش والبياضات المستعملة ، وكسلا اي مكان في السفينة يعتبر ملوثا وتطهيرها هي والامتعة اذ لم الامر .

ب - اذا ظهر طاعون القوارض على ظهر السفينة ، وجب اباداة القتران فيها ، وذلك بالكيفية المنصوص عنها في المادة ٢١ مع مراعاة الشروط الآتية :-

١ - تجري عملية اباداة القتران بمجرد اخلاء المناير .

٢ - يجوز اجراء عملية مبدئية او اكثر لباداة القتران من السفينة والشحنة في مكانها الاصيل او في اثناء عملية التفريغ لمنع تسرب القوارض الملوثة .

٣ - اذا لم يتيسر اباداة القوارض اباداة تامة لأن السفينة ستفرغ جزوا من شحنتها ، فينبغي الا يمنع تفريغها ، الا انه يجوز للقسم الصحي ان يطبق اية اجراءات يرى انها لازمة لمنع تسرب القوارض الملوثة .

٤ - في جميع الحالات السابقة ، اذا لزم الامر توضع السفينة تحت الحجر الصحي .

المادة ٢٥ - يتوقف اعتبار السفينة ملوثة او مشتبها في تلوثها متى كانت الاجراءات التي يفرضها القسم الصحي والمنصوص عنها في المادة (١٠) والمادة (٢٤) قد تم اتخاذها فعلا ، او متى اقتنع القسم الصحي بان حالات تفوق القوارض غير العادي ليست راجعة الى الطاعون ، وبناء على ذلك يرخص للسفينة بحرية المرور .

المادة ٢٦ - عند الوصول يرخص للسفينة السليمة بحرية المرور ، ولكن اذا كانت قادمة من دائرة محلية ملوثة فيجوز للقسم الصحي :-

أ - ان يضع اي شخص مشتبها باصابته بغادر السفينة تحت المراقبة لمدة لا تزيد على ستة ايام تحسب من تاريخ مغادرة السفينة للدائرة المحلية الملوثة .

ب - ان يطلب اباداة القوارض التي على ظهر السفينة في الحالات الاستثنائية ولاسباب وجيزة تبلغ للربان كتابة .

الفصل الثاني

الكوليرا

المادة ٢٧ - تعتبر مدة حضانة مرض الكوليرا خمسة ايام .

المادة ٢٨ أ - على القسم الصحي ان يأخذ بالاعتبار شهادة التطعيم الصالحة ضد الكوليرا .

ب - على القسم الصحي قبول اي معيار للمطعم المضاد للكوليرا يكون متبعا في الاقاليم الذي يجري فيه التطعيم .

ج - يجوز للقسم الصحي ان يطبق الاجراءات الآتية على اي مسافر في رحلة دولية قادمة من دائرة محلية ملوثة اثناء مدة الحضانة :

١ - اذا كان في حوزته شهادة تطعيم صالحة ضد الكوليرا ، جاز وضعه تحت المراقبة لمدة لا تزيد على خمسة ايام تحسب من تاريخ قيامه من الدائرة المحلية الملوثة .

٢ - اذا لم يكن في حوزته مثل هذه الشهادة ، جاز عزله لمدة لا تزيد على خمسة ايام .

المادة ٢٩ أ - تعتبر السفينة ملوثة اذا وصلت وكان على ظهرها حالة كوليرا ، واذا حدثت على ظهرها حالة كوليرا في بحر الايام الخمسة السابقة لوصولها .

ب - تعتبر السفينة مشتبها في تلوثها اذا حدثت على ظهرها حالة كوليرا اثناء رحلتها ولكن لم تحدث عليها حالة جديدة لمدة خمسة ايام قبل وصولها .

ج - تعتبر السفينة سليمة حتى ولو كانت قادمة من دائرة محلية ملوثة او كان على ظهرها شخص قادم من دائرة محلية ملوثة ، متى اقتنع القسم الصحي - بعد الفحص الطبي - بعدم حدوث اصابة كوليرا عليها اثناء رحلتها .

المادة ٣٠ - عند وصول سفينة ملوثة يجوز للقسم الصحي ان يطبق الاجراءات الآتية :

أ - ان يضع تحت المراقبة لمدة لا تزيد عن خمسة ايام تحسب من تاريخ النزول الى البر اي مسافر ، وجد لديه شهادة تطعيم صالحة ضد الكوليرا ، وان تعزل جميع النازلين الى البر ممن عداهم .

هكذا من الأشهر

ب- ان يطهر :

- ١ - امتعة المصاب او المشتبه بصابته .
- ٢ - اية اشياء اخرى كادوات الفراش واللباسات المستعملة او اي جزء من السفينة يعتبر ملوثا .
- ج - ان يطهر ويزيل اية مياه توجد على ظهر السفينة ، وتعتبر ملوثة ، وان يطهر الاواني التي تحويها :
- د - ان يمنع تصريف او تقريغ المسود البرازية والمياه العادمة بما فيها المياه الراكدة في قاع السفينة والفضلات واية مادة تعتبر ملوثة وذلك قبل تطهيرها ، ويكون القسم الصحي مسؤولا عن نصريفها بطريقة مأمونة .

المادة ٣١ - متى تمت الاجراءات التي يفرضها القسم الصحي وفقا للمادة (١٠) والمادة (٣٠) بطريقة فعالة يرخص للسفينة بحرية المرور .

المادة ٣٢ - عند وصول سفينة ملوثة او مشتبه في تلويثها بالكوليرا او سفينة قادمة من دائرة محلة ملوثة يجوز للقسم الصحي ان يمنع تقريغ او ان يقوم باتلاف اية اسماك صدفية او فواكه او خضروات مما يستهلك بدون طهو ، او اية مشروبات او مأكولات ما لم تكن محفوظة بعلب مغلومة ، ولم يكن للقسم الصحي ما يدعو للاعتقاد بأنها ملوثة .

المادة ٣٣ - لا تخضع لفحص البراز القادم من دائرة محلة ملوثة ، اثناء مدة حضانة الكوليرا ، وتبدو عليه اعراض تدعو الى الاشتباه في الاصابة بهذا المرض .

الفصل الثالث

الحُمى الصفراء

المادة ٣٤ - لا يعتبر التطعيم ضد الحمى الصفراء لازما على أي مسافر في رحلة دولية قادما للمملكة .

المادة ٣٥ - تعتبر مدة حضانة الحمى الصفراء ستة أيام .

الفصل الرابع

الجدري

المادة ٣٦ - تعتبر مدة حضانة مرض الجدري اربعة عشر يوما .

المادة ٣٧ - أ - تعتبر السفينة ملوثة اذا كان على ظهرها عند وصولها حالة جدري ، او اذا حدثت على ظهرها اصابة من هذا القبيل اثناء رحلتها .

ب - تعتبر اية سفينة خلاف ذلك سليمة ، حتى ولو كان على ظهرها اشخاص مشتبه في اصابتهم ولكن يجوز عند التزول تطبيق الاجراءات المنصوص عليها في المادة (٣٨) على اية حالة مشتبه باصابتها .

المادة ٣٨ - أ - عند وصول سفينة ملوثة ، للقسم الصحي -

- ١ - ان يفرض التطعيم على اي شخص على ظهرها يرى انه لم يسبق تحصينه تحصينا كافيا ضد الجدري ؛
- ٢ - ان يعزل أو يضع تحت المراقبة أي شخص يزول منها لمدة لا تزيد على أربعة عشر يوما تحسب من آخر تعرض للعدوى مع الاعسار بعين الاعتبار مرات التطعيم السابقة للشخص واحتمال تعرضه للعدوى عند تحديد مدة العزل او المراقبة .

٣ - ان يقوم بتطهير :-

- أ - اية امتعة يملكها اي مصاب .
 - ب - اية امتعة او اشياء اخرى كادوات الفراش واللباسات المستعملة و لذا أي جزء من السفينة يعتبر ملوثا .
 - ج - بعد ان يتم نقل كل مصاب وتنفيذ الاجراءات التي يفرضها القسم الصحي طبقا للبند (أ) من هذه المادة تنفيذا فعالا ، يرخص للسفينة بحرية المرور .
- المادة ٣٩ - عند الوصول يرخص للسفينة السليمة بحرية المرور حتى ولو كانت قادمة من دائرة محلة ملوثة .

القسم الثالث

الوثائق الصحية

المادة ٤٠ - لا يطلب من اية سفينة تقديم وثيقة صحية (BILL OF HEALTH) تحمل او لا تحمل تأشيرة قنصلية او اية شهادات اخرى - مهما كان نوعها - خاصة بالاحوال الصحية في اي ميناء خارج المملكة .

المادة ٤١ - أ - على ريان السفينة التي تقوم برحلة دولية ان يتحقق من الحالة الصحية على ظهر السفينة قبل وصوله الى الميناء وعليه عند الوصول ان يملأ الاقرار الصحي البحري

(MARITIME DECLARATION OF HEALTH)

ويسلمه للقسم الصحي مصادقا عليه من طبيب السفينة (ان وجد) .

ب - على ريان السفينة وطبيبها (ان وجد) ان يقدم اية بيانات اخرى يطلبها القسم الصحي خاصة بالحالة الصحية على ظهر السفينة اثناء الرحلة .

ج - يجب ان يكون الاقرار الصحي البحري مطابقا للانموذج رقم (٥) .

المادة ٤٢ - تطبع الشهادات المنوطة عنها والمبينة في النماذج رقم (١ و ٢ و ٣ و ٤) باحدى اللغتين الانجليزية او الفرنسية بالاضافة الى اللغة العربية .

المادة ٤٣ - يقبل مستند التطعيم الذي تصدره القوات المسلحة لاي عضو عامل في هذه القوات بدلا من الشهادات الدولية على الانموذج رقم (٢ و ٣ و ٤) اذا احتوى :

أ - على بيانات طبية تشبه في جوهرها نفس البيانات المطاوعة بذلك الانموذج .

ب - على بيان بالانجليزية او الفرنسية يوضح نوع التطعيم وتاريخه وكان صادرا وفقا لهذه المادة .

المادة ٤٤ - في حركة النقل الدولي ، لا تلزم اية مستندات صحية غير المنصوص عنها في هذا النظام .

القسم الرابع

الرسوم الصحية

المادة ٤٥ - أ - يستوفي القسم الصحي الرسوم التالية :-

- ١ - رسوم المعاينة الطبية وتكون بموجب الحملة الصافية للباخرة
- من ١ الى ٥٠٠ طن ٥ فلسات عن كل طن
- من ٥٠١ الى ١٠٠٠ طن ٣ فلسات عن كل طن يضاف اليها ما يستوفي عن الخمسة طن الاولى
- من ١٠٠١ فما فوق ٢ فلسان عن كل طن يضاف الى ذلك ثمانية دنانير ونصف .
- ٢ - رسم اصدار شهادة صحية للباخرة ٥٠٠ فلس
- ٣ - رسم تصديق شهادة صحية للباخرة ٥٠٠ فلس

هكذا من الأشغال

نموذج رقم (٣)

شهادة دولية

عن التطعيم او اعادة التطعيم ضد الحمى الصفراء

نشهد بأن

المولود في

نوعه

امضاؤه

قد طعم او اعيد تطعيمه ضد الحمى الصفراء في التاريخ المبين -

التاريخ	امضاء من قام بالتطعيم وصفته المهنية	مصدر الطعم ورقم مجموعته	الخاتم الرسمي لمركز التطعيم
١			١
٢			٢
٣			٣
٤			٤

لا تعتبر هذه الشهادة صالحة الا اذا كانت الهيئة الصحية العالمية قد وافقت على الطعم المستخدم وكان مركز التطعيم قد خصصته الادارة الصحية للاقليم الذي يقع فيه ذلك المركز .

تمتد صلاحية هذه الشهادة لمدة ست سنوات تبدأ بعد عشرة ايام من تاريخ التطعيم او من تاريخ اعادة التطعيم في حالة اعادة التطعيم خلال مدة هذه الست سنوات .

اي تعديل او كشط بهذه الشهادة او عدم استيفاء جزء منها قد يلغيتها .

هكذا من الأهل

نموذج رقم (٤)

شهادة دولية

عن التطعيم او اعادة التطعيم ضد الجدري

نشهد بأن

المولود بتاريخ

نوعه

وامضاؤه

قد طعم او اعيد تطعيمه ضد الجدري في التاريخ المبين -

التاريخ	يبيّن بعلامة ه اذا كان	اسم صانع الطعم ورقم التشغيله	امضاء الذي قام بالتطعيم	الخاتم المعتمد
أ ١	التطعيم اوليا			أ ١
ب ١	التطعيم غير ناجح			ب ١
٢	التطعيم معادا			٢
٣	التطعيم معادا			٣

تمتد صلاحية هذه الشهادة الى مدة ثلاث سنوات تبدأ بعد ثمانية ايام من تاريخ التطعيم الاولي الناجح ، او من تاريخ الاعادة في حالة التطعيم المعاد .

يجب ان يكون الخاتم المعتمد المبين عليه مطابقا للنموذج الذي تضعه الادارة الصحية للاقليم الذي يتم فيه التطعيم .

اي تعديل او كشط في هذه الشهادة او عدم استيفاء جزء منها قد يلغيتها .

اقرار صحي بحري
يتقدمه ربابة السفن القادمة من موانئ خارج الاقليم

تاريخ	ميناء
من	اسم السفينة
اسم الزبان	الجنسية
	الحمولة المسجلة الصافية بالطن
بتاريخ	عملية ابادة القناران شهادة
	الاعفاء من الابادة صادرة في
عدد البجسارة	عدد الركاب في القمرات
	على ظهر السفينة
	كشف بموانيء الرسو من ابتداء الرحلة وتواريخ القيام

الاجابة نعم او لا

- ١ - هل وجد بالسفينة في أثناء الرحلة أية إصابة أو إصابة مشتبها فيها بالطاعون أو الكوليرا أو الحمى الصفراء أو الجدري ؟ اذكر البيانات بالجدول .
 - ٢ - هل حدث طاعون أو اشتباه فيه بين القُرآن أو الجرذان بالسفينة أثناء الرحلة ؟ أو هل حدث بينها حالات نفوق غير عادي .
 - ٣ - هل توفي أحد بالسفينة أثناء الرحلة خلاف الوفيات الناشئة عن حوادث ؟ اذكر البيانات بالجدول .
 - ٤ - هل يوجد على السفينة أو هل وجد بها أثناء الرحلة يشبه في أنها من الحالات المعدية ؟ اذكر البيانات بالجدول .
 - ٥ - هل يوجد الآن شخص مريض على ظهر السفينة ؟ اذكر البيانات بالجدول
- ملاحظة :

في حالة عدم وجود طبيب السفينة ، على الرّبان ان يعتبر الاعراض الآتية اساسا للاشتباه في وجود مرض معد وهي — حمى مصحوبة بتهبوط او حمى مستمرة لعدة ايام ، او تظهر معها اورام غددية او طفح او نقاط جلدي حاد مصحوب بحمى او بدونها ، او اسهال شديد مع اعراض هبوط عام ، او برقان مصحوب بحمى .

٦ — هل لديك علم بوجود اية حالة اخرى على ظهر السفينة قد تؤدي الى نقل العدوى او نشر المرض ؟

اقر ان البيانات والاجوبة عن الاسئلة الموضحة في هذا الاقرار الصحي (بما فيها الجدول) حقيقة وصحيحة على قدر ما اعلم واعتقد .

توقيع الرّبان

توقيع طبيب السفينة

تاريخ / /

[illegible]

جدول ملحق بالاقرار
بيانات عن كل حالة مرضية او وفاة تحدث على ظهر السفينة

تاریخ: ۱۳۰۲/۱۲/۱۵

٤ - رسم يومي اثناء وجود الباخرة لسبب ما تحت الحجر الصحي بموجب الحموله الصافية :

من ١ الى ١٠٠ طن	١٥٠ فلس عن كل يوم
من ١٠١ الى ٢٠٠ طن	٣٠٠ فلس عن كل يوم
من ٢٠١ الى ٣٠٠ طن	٤٥٠ فلساً عن كل يوم
من ٣٠١ فما فوق	٦٠٠ فلس عن كل يوم

٥ - رسم تطهير غرف نوم الباخرة والمخيمات الاخرى على العنابر والبضائع بموجب الحموله الصافية ومطابقاً للبند (٤) من الفقرة (أ) من هذه المادة .

ب- تستوفي جميع الرسوم الصحية قبل السماح بانزال البضائع الى البر .

ج- لا يستوفي القسم الصحي اية رسوم عن السفن الحربية او مراكب الصيد .

القسم الخامس

احكام مختلفة

المادة ٤٦ - لا يجوز التخلص على اية شحنة من المواد الغذائية او المواد الخام التي تستخدم في صناعة المواد الغذائية قبل ان يثبت للقسم الصحي سلامتها بشهادة المنشأ الصحية او بالتأكد من ذلك بالفحص المخبري .

المادة ٤٧ - للقسم الصحي في سبيل تنفيذ اغراض المادة ٤٦ ان يأخذ العينات الكافية بموجب وصل رسمي يوقع عليه الموظف المسؤول بالإضافة الى موظف من الجمارك وموظف من دائرة ميناء العقبة .

المادة ٤٨ - على القسم الصحي ان يصادر شهادة تبين جميع الاجراءات التي اتخذها بحق اية شحنة وسبب تلك الاجراءات اذا طلب منه ذلك .

المادة ٤٩ - الى ان يتم التأكد من السلامة الصحية للمواد الغذائية توضع في مستودعات خاصة .

١٩٧٢/٤/٢٢

أحمد بن طلال

وزير — وزير الانشاء والتعمير ووزير التربية والتعليم
الخارجية — والارواق والشؤون والمندسات الاسلامية بالوكالة
صبيحي امين عمرو

وزير — وزير داخلية للشؤون ووزير دولة لشؤون
الثقافة والاعلام — البادية والقروية
عدنان ابو عودة

وزير — وزير — وزير — وزير — وزير —
العدل — المالية — الصحة — الداخلية — الزراعة
سالم المساعدة انيس المعشر محمد البشير ابراهيم الحباشنه عمر عبد الله

وزير — وزير — وزير — وزير — وزير —
الاشغال العامة — الاقتصاد الوطني — الاجتاعية والعمل — والسياحة والآثار — المواصلات
احمد الشوبكي سعيد النابلسي علي عناد خريس غالب بركات علي حسن عوده

نحس الحسين لله ملك المملكة العربية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٢/٤/٢٢

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٢

نظام معدل لنظام رواتب وعمدوات افراد الامن العام

صادر بمقتضى المادة ٩٣ من قانون الامن العام رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٥

٥٥٥٥٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (النظام المعدل لنظام رواتب وعلاوات افراد قوة الامن العام لسنة ١٩٧٢) ويقرأ مع النظام رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة الرابعة من النظام الاصلي حسبما عدلت بالنظام رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٦ ما يلي الى آخرها :

المهنة او العمل	العلاوة الشهرية
فلس دينار	

ضابط الهندسة الذي اجتاز (دورة هندسة تأسيسية)

في مدرسة الهندسة العسكرية او ما يعادلها .

٥٥٥ ٧

١٩٧٢/٤/٢٢

أحمد بن طلال

وزير — وزير الانشاء والتعمير ووزير التربية والتعليم
الخارجية — والارواق والشؤون والمندسات الاسلامية بالوكالة
صبيحي امين عمرو

وزير — وزير داخلية للشؤون ووزير دولة لشؤون
الثقافة والاعلام — البادية والقروية
عدنان ابو عودة

وزير — وزير — وزير — وزير — وزير —
العدل — المالية — الصحة — الداخلية — الزراعة
سالم المساعدة انيس المعشر محمد البشير ابراهيم الحباشنه عمر عبد الله

وزير — وزير — وزير — وزير — وزير —
الاشغال العامة — الاقتصاد الوطني — الاجتاعية والعمل — والسياحة والآثار — المواصلات
احمد الشوبكي سعيد النابلسي علي عناد خريس غالب بركات علي حسن عوده

بسم الله الرحمن الرحيم

بمقتضى الفقرة (أ) من المادة الرابعة من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥ .
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٢/٤/٢٢
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام الدفاع رقم (١) لسنة ١٩٧٢

نظام معدل لنظام الجيش الشعبي لسنة ١٩٧٢

— — — — —

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الجيش الشعبي لسنة ١٩٧٢) ويقرأ مع النظام رقم ١ لسنة ١٩٧٠ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (١٧) من النظام الاصلي بالغاء ما جاء في الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-
الفقرة (ب) يصدر وزير الداخلية او من ينوبه تصاريح مجانية لاقتناء وحمل الاسلحة الخاصة على اختلاف انواعها للمتطوعين والملتزمين بعد تقديمهم الطلبات الخاصة عن طريق قيادة الجيش الشعبي .

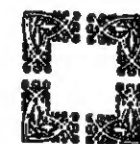
١٩٧٢/٤/٢٢

أحمد بن طلال

وزير الخارجية	وزير الانشاء والتعمير ووزير التربية والتعليم والاعمال والشؤون والمقدسات الاسلامية بالوكالة	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
صبيحي امين محرو	صبيحي امين محرو	احمد الاوزي
وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية	وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء	وزير دولة
عبدان ابو عوده	مازن العجلوني	اميل الغوري
وزير المالية	وزير الصحة	وزير الزراعة
انيس المعشر	محمد البشير	عمر عبدالله
وزير الاقتصاد الوطني	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير النقل والسياحة والآثار
سعيد النابلسي	علي عتاد خريس	غالب بركات
وزير الاعمال العامة	وزير الاعمال العامة	وزير الاعمال العامة
احمد الشويكي	احمد الشويكي	احمد الشويكي

(تنويه)

يصحح رقم (قانون معدل لقانون العمل) المنشور على الصفحة ٨٦٨ من عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٣٥٧ بحيث يصبح (٢٥) بدلا من (٢٦) ويكون تسلسل ارقام القوانين التي تليه كما هي واردة في فهرس الجريدة الرسمية من رقم ٢٥ - ٣٣ .



هكذا من الأشغال